



The abnormal in the verbs and letters when Radhi Istrabadi (686) in his explanation of the adequacy of Ibn al-Hajib

Wasan Kazem Adi

University of Fallujah, College of Islamic Sciences

Number: 07809308151 isl.h24174@uofallujah.edu.iq

Prof. Dr. Omar Ali Muhammad

University of Fallujah, College of Islamic Sciences

Number: 07725126180

dr.omar.ali@uofallujah.edu.iq

Abstract:

The aim of this research is to study anomalies in verbs and particles as analyzed by Al-Radi Al-Istarabadi (d. 686 AH) in his commentary on Ibn Al-Hajib's "Al-Kafiya". This involves illustrating the applications of anomalous forms according to him and then elucidating their influence on his preferential judgments. This clarifies the research problem which lies in understanding the dimensions of analogy according to both Basrans and Kufans, especially among the later scholars. The Basrans' criterion for anomaly is based on quantity and quality, and on transmission contrary to linguistic norms despite its eloquence. On the other hand, the Kufans' stance on analogy based on anomalies includes accepting and citing them, making every anomaly a rule because they extensively relied on hearing. They do not consider quantity and quality as criteria. Anomalies here are not meant to be mistakes or improper forms, but rather eloquent expres-



sions used by Arabs. Al-Radi's stance on anomalies aligns with the Basrans in not basing analogies on anomalies. This study employs both descriptive and analytical methodologies, and it concludes with several important findings, primarily clarifying the general concept related to the phenomenon of anomalies in verbs and particles. The study is divided into two sections: the first section deals with anomalies in verbs, while the second addresses anomalies in particles. Each issue deemed anomalous by Al-Radi is supplemented with the opinions and arguments of grammarians, as well as Al-Radi's stance on it.

Keywords : (anomalous, verbs, letters, explanation, adequate, satisfied).





الشَّاذُّ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ عِنْدَ الرَّضِيِّ (ت: ٦٨٦هـ) فِي شَرْحِهِ لِكَافِيَةِ ابْنِ

الْحَاجِبِ

وسن كاظم عادي عبيد

جامعة الفلوجة كلية العلوم الإسلامية

الرقم /٠٧٨٠٩٣٠٨١٥١/

isl.h24174@uofallujah.edu.iq

أ.د. عمر علي محمد الدليمي

جامعة الفلوجة كلية العلوم الإسلامية

الرقم /٠٧٧٢٥١٢٦١٨٠/

dr.omar.ali@uofallujah.edu.iq

الملخص:

يهدف البحث الحالي إلى دراسة الشَّاذِّ في الأفعال والحروف عند الرضي الأسترابادي (ت: ٦٨٦هـ)، في شرحه لكافية ابن الحاجب مع بيان تطبيقات صور الشَّاذِّ عندهم ثم بيان أثره في ترجيحاته. وذلك بياناً لمشكلة البحث التي تكمن للوقوف عند أبعاد القياس عند كلِّ من البصريين والكوفيين، واختلاطها عندهم، ولا سيما لدى المتأخرين، إذ إن ضابط الشذوذ عند البصريين قائم على الكمِّ والنوع، والنقل المخالف للظاهرة اللغوية مع فصاحتها، أمَّا موقف الكوفيين من القياس على الشَّاذِّ فكانوا أقلَّ حرصاً من البصريين، فأخذوا به وجعلوا من كلِّ شاذِّ و نادر قاعدة؛ لأنهم توسعوا في السَّماعِ، فأخذوا جميع المرويِّ عن العرب، وعوّلوا عليه في الاستشهاد، فجعلوه باباً أو فصلاً، فإنهم لا يعدّون الكمِّ والنوع ضابطاً، ومن الجدير بالذكر أنّ الشَّاذِّ هو ظاهرة لغوية تتمثل نتاجاً من بقايا لغةٍ اندثرت أو لهجةٍ أو ألفاظٍ استحسنتها العرب، وهذا يعني أنّ الشذوذ في اللغة ليس من قبيل الغلط أو القبيح، ممَّا يتبادر في ذهن بعضهم، وإنما هو فصيحٌ نقل عن العرب. أمَّا موقف الرضي من الشَّاذِّ، فلم يتعد كثيراً في مفهومه وموقفه عمّا اتفق عليه البصريون والعلماء الأوائل، فقد سايرهم ودار في فلکهم في أنّهُ لا يصحُّ القياس على الشَّاذِّ. وانتهجنا في هذه الدراسة منهجين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتناسهما مع طبيعة هذا البحث، وعليه توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: التوضيح لمفهوم العام المتعلقة بظاهرة الشَّاذِّ من الأفعال والحروف، وعليه فكانت الدراسة على مبحثين، تناول المبحث الأوّل الشَّاذِّ في الأفعال، والمبحث الثَّاني تناول الشَّاذِّ الحروف، وأردفنا كلّ مسألة من مسائل التي حكم عليها الرضي بالشذوذ آراء النحاة ونصوصهم وتعليلاتهم وحججهم وموقف الرضي منها.

الكلمات المفتاحية: (الشَّاذُّ ، الأفعال، الحروف، شرح، الكافية ، الرضي).



الشَّاذُّ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ عِنْدَ الرَّضِيِّ (ت: ٦٨٦هـ) فِي شَرْحِهِ لِكَافِيَةِ ابْنِ

الْحَاجِبِ

وسن كاظم عادي عبيد

أ.د. عمر علي محمد الدليمي

(جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية)

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا كَمَا يُحِبُّهُ وَيَرْضَاهُ، عَلَى فَضْلِهِ وَكَرَمِهِ، وَجَزِيلِ عَطَايَاهُ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي اخْتَارَهُ وَاصْطَفَاهُ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَأَتْبَاعِهِ السَّائِرِينَ عَلَى هَدْيِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، أَمَا بَعْدُ ..

فَقَدْ وَهَبَنَا اللَّهُ لُغَةً عَظِيمَةً، وَالَّتِي شَرَفَهَا بِكُتَابِهِ الْعَظِيمِ، وَأَرْسَلَ بِهَا أَشْرَفَ أَنْبِيَائِهِ وَأَعْظَمِهِمْ، فَهِيَ لُغَةٌ لَا يُمْكِنُ الْإِحَاطَةُ بِهَا، وَلِعَظَمِ هَذِهِ اللَّغَةِ دَأْبُ الْعُلَمَاءِ لِدِرَاسَتِهَا، وَكَشَفِ أَسْرَارِهَا، وَإِنَّ الْهَدَفَ مِنْ دِرَاسَةِ هَذِهِ اللَّغَةِ هُوَ صَوْنُ اللِّسَانِ مِنَ الزَّلَلِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَا بُدَّ لَنَا مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ الْمَقْبُولَةِ وَالْمَرْفُوضَةِ، وَالْوُقُوفِ عَلَيْهَا، وَفَهْمِهَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَهَا، وَكَانَ شَرَفًا لَنَا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى مَا حَقَّقَهُ عِلْمَاؤُنَا، وَنَبْحَثُ فِي مَعَارِفِهِمْ، فَكَانَ مِنْهُمْ الرَّضِيُّ الْإِسْتِرَابَادِيُّ صَاحِبَ الشَّرْحِ الْمَفِيدِ فِي التَّحْوِ وَالصَّرْفِ، وَكَانَ شَرْحُهُ مِنْ أَهَمِّ الشُّرُوحِ عَلَى كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، إِذْ يَعُدُّ شَرْحَهُ لَا غَنَى لِبَاحِثٍ فِي عِلْمِ التَّحْوِ وَمَسَائِلِهِ عَنِ مَطَالَعَتِهِ، وَالِانْتِفَاعِ بِمَا فِيهِ، وَقَدْ لَفَتْ نَظَرْنَا تِلْكَ التَّرَاكِيِبَ وَالِاسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي كِتَابِ شَرْحِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَوَصَفَتْ بِالشَّدُوذِ، وَإِنَّ هَذِهِ التَّرَاكِيِبَ قَدْ وَرَدَتْ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الْخُلَّصِ فِي نَثْرِهِمْ أَوْ شَعْرِهِمْ، فَأَرَدْنَا أَنْ نُسَلِّطَ الصَّوءَ عَلَى مِصْطَلَحِ الشَّاذِّ عِنْدَ الرَّضِيِّ، وَبَيَانِ الْمَقْصُودِ بِهِ، وَهَلْ يُرَادُ بِالشَّاذِّ الْقَلِيلِ النَّادِرِ مِمَّا جَاءَ عَلَى بَعْضِ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَمْ الْمَقْصُودُ بِهِ مَا خَالَفَ أَصُولَ أَوْ قَوَاعِدَ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي أَثْبَتَهَا التَّحَاةُ عَلَى الْمَشْهُورِ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَيَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ، وَلَكُونُ مِصْطَلَحِ الشَّاذِّ يَمْتَلِئُ ظَاهِرَةً فِي شَرْحِ الرَّضِيِّ الْإِسْتِرَابَادِيِّ، وَتَحْتَاجُ إِلَى دِرَاسَةٍ مُسْتَفِيضَةٍ مُوسِعَةٍ لِيَشْمَلَ الشَّاذُّ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْحُرُوفِ، لِذَا اخْتَرْنَا أَنْ نَدْرُسَ الشَّاذُّ فِي الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ عِنْدَ الرَّضِيِّ، وَلَمْ نَنْتَرِقْ إِلَى الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّنا وَجَدْنَا الشَّاذُّ فِي الْأَسْمَاءِ كَثِيرَةً،



وتحتاج إلى بحثٍ مستقلٍّ، فضلاً لما يقتضيه شروط البحث من الاختصار والإيجاز، وليكن هذا البحث أمودجاً مختصراً نفهم فيه هذا المصطلح عند الرّضي وأحكامه، واقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الشّاذّ في الأفعال، والمبحث الثاني تناولنا الشّاذّ في الحروف، وقد حددنا البحث بترجمة مختصرة عن حياة الرضي وشرحه لكافية ابن الحاجب، فضلاً عن تعريف للشّاذّ لغةً واصطلاحاً، وبيان مفهوم الشّاذّ عند نحاة البصرة والكوفة والرضي، ثمّ ختمنا البحث بنتائج بيّنا فيها أهمّ ما توصل إليه الباحثان في البحث بعد أن بذلنا فيه غاية جهدنا، فإن أصبنا فبتوفيق من الله ومنه وكرمه، وإن أخطأنا فمن أنفسنا الخاطئة المقصرة، ونستغفر الله من الخلل والخطأ والزلل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على خير المرسلين سيّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

يعدّ الرضي الاسترابادي من أبرز علماء اللّغة والنحو في القرن السّابع الهجري، على الرغم من شهرته إلّا أنّ كثيراً من جوانب حياته بقي مجهولاً، إذ لم تذكر كتب التّراجم أخباراً تتعلق بميلاده، أو نشأته أو شيوخه الذين تتلمذ على أيديهم، أو تلاميذه الذين تأثروا بعلمه إلّا القليل، فقد اقتضت كتب التّراجم والمؤرخين على ذكر اسمه، وإشارات مهمة إلى مكانته العلميّة، وتقديرهم لعلمه ونبوغته. فقال السيوطي: ((ولم أقف على اسمه، ولا على شيء من ترجمته))^(١)، واتفق من ترجم للرضي على أنّ اسمه هو: محمّد بن الحسن الرضيّ الأسترابادي، النحوي، النّجفي^(٢)، نزيل نجف الأشرف^(٣). وسمي بالأسترابادي، نسبة إلى أستراباد، إحدى القرى المشهورة في طبرستان الواقعة بين الرّي وجرجان في إيران^(٤)، وباجتهاد بعض الباحثين والمحقّقين رجّحوا

(١) بغية الوعاة: ٥٦٧/١.

(٢) ينظر: الأعلام، لزركلي: ٨٦/٦، وكشف الظنون، لحاجي: ١٣٧٠/٢. ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحاله: ١٨٣/٩،

(٣) ينظر: هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي: ١٣٤/٢.

(٤) ينظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي: ١٧٤/٦.



ولادته ما بين (٦١٨_٦٢٨هـ)^(١). فكان الرضي كمعظم المتأخرين من علماء القرن السابع الهجري يأخذُ بآراء الكوفيين والبصريين، من دون أن يصرح بإنتمائه لأحد المذاهبين، وأن الناظر في شرحه لكافية ابن الحاجب يلحظ ميله إلى المذهب البصريين، فقد كان شديد الإعجاب بسبويه، وأيضا تطابق أصوله التحوية مع أصول البصريين، في عدم القياس على الشاذ أو القليل، ويرجح كثيراً آراء البصريين^(٢)، ويأخذ بالآراء الكوفية في بعض المسائل^(٣). وعزى السيوطي أن وفاة الرضي كانت سنة (٦٨٤ هـ، أو ٦٨٦ هـ)، فقال: ((وأخبرنا صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست، والشك مني))^(٤)، وأثرى المكتبة العربية بمؤلفات عدة في صنوف العلم والمعرفة المختلفة منها مطبوعة وغير مطبوعة أشهرها:

شرحُ كافية ابن الحاجب في النَّحو: طبع في ليبيا_ جامعة قار يونس سنة ١٩٧٥م، تحقيق وتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. وشرح شافية ابن الحاجب في النحو: طبع في بيروت سنة ١٩٨٢، تحقيق محمد نور حسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد.

شرح الكافية ومكانته العلمية:

بعدُ شرح الكافية من أكثر الكتب التحوية قيمة علمية ورسانة، فهو مرجع مفيد وقيم جداً في علم النحو للطلبة والباحثين والمهتمين، واتسم منهج الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب بالدقة والعمق والتحليل المفصّل لقضايا النحو مما يدل على عمقه في هذا الفن، وكان يستخدم أسلوباً علمياً صارماً يعتمد على الشرح والتفسير، معتمداً على المصادر الأساسية للغة والنحو، واهتمّ بالمصطلحات والحدود التحوية، فاستخدم

(١) ينظر: حكايات النحويين في شرح الرضي، لحسانين عادل عبده محمود (رسالة): ١٠١١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٣٨_٣٣٩_٢٤٩_٥٠٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/٦٧.

(٤) بغية الوعاة: ١/٥٦٨.



عبارات الشاذ والنادر والقليل، وقد استفاد من التراث التحوي العربي السابق، وأضاف إليه رؤيته وتحليلاته الخاصة، مما جعل شرحه يتسم بالابتكار والدقة^(١)، وذكر الرضي سبب شرحه لكتاب الكافية، أنه أراد أن يعلق على ما يشبه الشرح ثم اقتضى الحال بعد الشروع أن يتجاوز الأصول إلى الفروع^(٢)، وقد نقل البغدادي عن الشريف الجرجاني مدحه لكتاب الكافية، فقال: ((وإن شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمة وفاضل الأمة محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي تغمده الله بغفرانه، وأسكنه محبوبحة جنانه كتاب جليل الخطر محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات، وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نظم في جواهر الحكم بزواهر الكلم))^(٣)، وقال فيه صاحب مفتاح السعادة: ((شرح نجم الأئمة رضي الدين الأسترابادي، وهو شرح عظيم الشأن، جامع لكل بيان وبرهان، تضمن من المسائل أفضلها وأعلها، ولم يغادر من الفوائد صغيرة، ولا كبيرة إلا أحصاها))^(٤)، وأقامت على شرح الكافية للرضي الأسترابادي جملة من حواشي الشروح والدراسات اشهرها خزانة الأدب (شرح لشواهد الرضي في شرح الكافية): مطبوع في مصر بتحقيق: عبد السلام هارون، وغيرها من الدراسات الكثيرة. حاشية على الرضي للكافية، للشريف الجرجاني: طبع شرح الكافية مع تعليقات الجرجاني على الهامش^(٥) في المكتبة المرتضوية لإحياء التراث، للشيخ عبد الكريم التبريزي ١٣٦٦هـ. البهية في ترتيب الرضي على الألفية، مخطوط ذكره بروكلمان في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق^(٦). وتخرىج الأحاديث والآثار في شرح الكافية، لعبد

(١) ينظر: شرح الكافية: ٩/١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧/١.

(٣) خزانة الأدب: ٢٩/١.

(٤) لطاش كبرى زاده: ١٧٠/١.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان: ٣١١/٥.

(٦) ينظر: المصدر نفسه.



القادر البغدادي: مطبوع بتحقيق: د. محمد فجال، المنطقة الشرقية الأدبية_ الدمام/السعودية،
١٤١٦هـ_١٩٩٥.

تعريف الشاذ:

الشاذ في اللغة: إن (الشاذ) من الفعل الثلاثي المضعف (شدّ)، يدلّ على معاني الانفراد ومفارقة المؤلف والتفرق، فقال الخليل (ت ١٧٠هـ): ((شدّ: شدّ الرجل من أصحابه، أي: انفرد عنهم. وكلّ شيء منفرد فهو شاذ... وشذاذ الناس: متفرقوهم. وكذلك شذّان الحصى))^(١)، وعرفه ابن سيده: ((شدّ الشيء يشدّ، ويشدّ شذاً، وشذوذاً: ندر عن جمهوره))^(٢)، ويقال: أشدّدت يا رجل، إذ جاء بقول شاذّ نادر^(٣).

الشاذّ في المعنى الاصطلاحي: إنّ مصطلح الشاذّ من الأحكام الشائعة التي وردت في القواعد النحوية، ومع ذلك فإنّ العلماء الأوائل لم يوضحوا ما يعنيه هذا المصطلح على وجه التحديد، ولم يضعوا له تعريفا مانعا جامعاً، ويعدّ أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) أول من تعرض لمصطلح الشذوذ، والذي يدلّ على معنى المخالفة، فهذا ما ذكره الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) عند ترجمته لأبي عمرو عن قول ابن نوفل، فقال: ((سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عمّا وضعت ممّا سميت به عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّها؟ فقال: (لا)، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات))^(٤)، وعرفه الجرجاني بقوله: ((ما يكون مخالفاً للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته))^(٥)، وعرفه

(١) كتاب العين: ٦/٢١٥. (شذ).

(٢) المحكم، لابن سيده: ٧/٦١٠. (شذ).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: ١١/١٨٦، والمحكم، لابن سيده: ٧/٦١٠ (ش ذ).

(٤) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي: ٣٩، وينظر: الشاذ والضرورة في كتاب المقتضب للمبرد، ليحيى عبد الحميد (رسالة): ٧١.

(٥) كتاب التعريفات، للجرجاني: ١٢٤.



أحد المحدثين بأنه: ((ما يكون مخالفا للقياس، وعدم الاتساق مع المؤلف من القواعد العامة أو مخالف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته))^(١).

موقف البصريين والكوفيين والرضي من الشاذ:

وإذا نظرنا إلى موقف البصريين من مسألة القياس على الشاذ، نجدهم أكثر حرصاً على عدم القياس عليه، فلا يستشهدون بالشاذ، ولا يقيسون عليه ويطرحونه طرحاً، وتولت أقوال علماء البصرة وتصريحاتهم المؤكدة لذلك^(٢)، فقال سيبويه: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))^(٣)، وأيده ابن السراج بقوله: ((واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره))^(٤)، وإن حكم الشاذ ظاهرة تنسب إلى البصريين أكثر من غيرهم، هذا ما أكد عليه د. اللبدي بقوله: ((ولعل الإكثار من الإحالة إلى الوصف بالشذوذ ظاهرة لنحو البصري أكثر من غيرهم))^(٥)، وقد سار على نهجهم من المعاصرين أبو المكارم بقوله: ((لو فتح باب القياس على المنقول الشاذ؛ لاتسعت دائرة الشذوذ في اللغة فتضطرب قواعدهم وتختلط أصولها))^(٦)، وهذا موقف البصريين من الشذوذ وعدم القياس عليه.

أما موقف الكوفيين من القياس على الشاذ، فنجد أن لهم موقفاً مختلفاً عن البصريين فكانوا أقل حرصاً، فأخذوا به، وجعلوا من كل شاذ و نادر قاعدة؛ لأنهم عمدوا إلى التوسع في السماع، فسمعوا من مناطق لم يأخذ عنها البصريين، فأخذوا جميع المروي عن العرب من الشعر ومأثور الكلام، وعولوا عليه في الاستشهاد،

(١) ينظر: التعريفات، للجرجني: ١٢٤، و معجم المصطلحات النحوية والصرفية، للبدي: ١١٣.

(٢) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار النائلة: ١٦٧.

(٣) الكتاب، لسيبويه: ٤٠٢/٢.

(٤) الأصول في النحو، لابن السراج: ٥٦/١.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية، لمحمد نجيب اللبدي: ١١٣.

(٦) أصول التفكير النحوي، لابي المكارم: ٩٩.



جعلوه باباً أو فصلاً^(١)، وقال ابن السراج عن الكوفيين و الفراء وقياسهم على الشاذ: ((وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة))^(٢)، ونقل عن ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) قوله عن الكسائي: ((كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً، وقيس عليه فأفسد بذلك النحو))^(٣)، ويتضح من هذه النصوص أن الكوفيين يستندون على كل ما هو مسموع عن العرب، ويجعلوه قياساً. أما موقف الرضي الأسترابادي من الشاذ، فلم يتعد كثيراً في مفهومه وموقفه عما اتفق عليه البصريون والعلماء الأوائل، فقد سايرهم ودار في فلکهم في أنه لا يصح القياس على الشاذ، ويطرحه وهذا ما أكد عليه في أكثر من موضع، فقال: ((واعلم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه، وجب أن يتأخر عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: (ما جاءني إلا زيداً أحد)، وإن تقدم على المنسوب وجب تأخيره عن المستثنى منه، نحو: (القوم إلا زيداً ضربت)، ولا يجوز عند البصريين، تقدمه عليهما معا في الاختيار، نحو قولك: (إلا زيداً قام القوم)، وقوله^(٤):

وبلدة ليس بها طوري *** ولا خلا الجنّ بها إنسي

شاذّ عندهم للضرورة، وقيل: تقديره: (ليس بها طوري، ولا بها إنسي، خلا الجنّ)، فأضمر الحكم، والمستثنى منه، و (بها إنسي)، الظاهر تفسير له^(٥). هذا وغيره من النصوص التي ستذكرها تؤكد على أن الرضي الأسترابادي يطرح الشاذ ولا يأخذ به، وما ورد من ذلك لا يقيس عليه.

- (١) ينظر: همع الهوامع، لابي حيان: ١/١٦٨، وأصول في اللغة، لفؤاد حنا ترزي: ١٢٢، والشواهد والاستشهاد في النحو، لعبد الجبار النابلية: ١١٠، والقليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل، لأنور راكان شلال (رسالة): ١٤٤.
- (٢) الأصول في النحو، لابن السراج: ١/٢٥٧.
- (٣) بغية الوعاة، للسيوطي: ٢/١٦٤، ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي: ٤/١٧٤٤.
- (٤) وهو من الرجز، قائله العجاج في ديوانه: ٢٩٩، الشاهد فيه: قوله: (ولا خلا الجنّ بها إنسي)، إذ قدم الشاعر الاستثناء على جملة الكلام، وأصل العبارة: ولا بها إنسي خلا الجنّ، وهو شاذ للضرورة. ينظر: شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/٢٠٦، وخرزانة الأدب، للبغدادي: ٣/٣١١.
- (٥) شرح الكافية: ٢/٨٤.



المبحث الأول: الشاذ في الأفعال:

المطلب الأول: نصب الفعل المضارع ب(أن) المضمرة في غير المواضع المطردة:
ذَكَرَ الرَّضِي أَنْ نَصَبَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ ب(أَنْ) الْمَضْمُرَةَ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمَطْرَدَةِ، هُوَ مِنَ الشُّذُودِ، إِذْ قَالَ:
(وَقَدْ تَنْصَبُ مُضْمَرَةَ شذوذًا، كقولهِ^(١)):

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعْيَ^(٢)

وأيضًا قال في موضع آخر: ((وأما قولهم: تسمع بالمُعَيِّدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(٣)، فشاذٌ))^(٤).

يرى بعض النحاة أن (أن) من الحروف النَّاصِبَةِ، يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، إذ تعمل ظاهرة، وذكر
النُّحَاةُ مَوَاضِعَ تَعْمَلُ فِيهَا مُضْمَرَةٌ، بَعْدَ الْفَاءِ الْمَجَابِ بِمَا نَفِي مَحْضٍ نَحْوُ: مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَفِي الطَّلَبِ الْحِضِّ
وَيَشْمَلُ: التَّهْيِي نَحْوُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾^(٥)، وَالدَّعَاءِ نَحْوُ: رَبِّ انصُرْنِي فَلَا
أَخْذَلْ، وَالاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٦)، وَالتَّحْضِيضِ، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾^(٧)، وَالتَّمْنِي نَحْوُ: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾^(٨)، وَالعَرَضِ نَحْوُ: (أَلَا تَنْزَلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا). وَالمَوَاضِعُ الَّتِي يَنْصَبُ فِيهَا الْمَضَارِعَ بِإِضْمَارِ (أَنْ)
وَجُوبًا بَعْدَ الْفَاءِ، فَيَنْصَبُ فِيهَا كَلِمَةً ب(أَنْ) مَضْمُرَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ الْوَاوِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْمَصَاحِبَةَ نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ

(١) من الطويل، البيت لطرفة بن العبد في ديوانه: ٤٥/١، الشاهد فيه: (احضِرْ) إذ نصبه الشاعر بأن مقدرة، وهو شاذٌ عند
البصريين، وأجازه الكوفيون. ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: ١٧٦/٢، وخزانة الأدب، للبغدادي: ٥٨٥/٨.

(٢) شرح الكافية: ٨٠/٤.

(٣) قائله: نعمان بن المنذر بن ماء السماء، قاله عندما دخل عليه شقة بن ضمرة وكان به دمامة شديدة. ينظر: العقد الفريد،
لابن العبد ربه الأندلسي: ١٤٦/٢، ومجمع الأمثال، للنيسابوري: ١٢٩/١، رقم(٦٥٥)، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٥٠/٤.

(٤) شرح الكافية: ٤٥/٤.

(٥) سورة طه: ٨١.

(٦) سورة الأعراف: ٥٣.

(٧) سورة المنافقون: ١٠.

(٨) سورة النساء: ٧٣.



الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴿١﴾^(٢). وقد وردَ عن العربِ نصب الفعل المضارع ب(أَنْ) المقدرة في غير المواضع التي وضعها النُّحاة، فاختلَف النُّحاة في جواز النصب على مذهبيْن:
المذهب الأول: أجازَ الكوفيُّونَ نصب الفعل المضارع ب(أَنْ) المضمرة في غير المواضع المطردة التي وضعها النُّحاة، ويقسون عليه^(٣)، واحتجوا بقراءة عبد الله بن مسعود^(٤): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٥)، فنصب (لا تَعْبُدُوا) بأن مضمرة؛ لأنَّ التقدير فيه: (أَنْ لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ)، واحتجوا أيضًا بما وردَ من كلام العرب، نحو قولهم: (تسمع بالمعديني خيرٌ من أن تراه)، وقولهم: (خُذ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، وقول الشاعر:

أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضِرْ الْوَعْيَ *** وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلَّدِي

وتبعهم الفراء (ت٢٠٧هـ) وعلق على قول الشاعر، فقال: (ألا ترى أنَّ ظُهور (أَنْ) في آخر الكلام يدلُّ على أنَّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها)^(٦). وأشار ابن مالك (ت٦٧٢هـ) إلى هذا فقال: (ورآه الكوفيُّونَ مقيسًا ورووا: خُذ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)^(٧). ونسب الرُّضِي هذا المذهب إلى الكوفيِّين إذ قال: (والكوفيُّونَ يجوزون النصب في مثله قياسًا)^(٨).

(١) سورة آل عمران: ١٤٢.

(٢) ينظر: الإنصاف، للأبنباري: ٤٥٤/٢، وشرح الكافية، للرضي: ٦٣/٤ وما بعدها، وجمع الهوامع، لابي حيان: ٣٧٧/٢، وشرح ابن عقيل: ١١/٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ١:٢٨٤، وما لم ينشر من الأمالي الشجرية، لابن الشجري: ٩٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف، للأبنباري: ٤٥٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤/٢٨٠، وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: ١/٢٩٧، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٩٢/٦-٩٣.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه: ١٥، والبحر المحيظ، لابي حيان: ١/٤٥٧، وائتلاف النصر، للزبيدي: ١٥٠.

(٥) سورة البقرة: ٨٣.

(٦) معاني القرآن، للفراء: ٣/٢٦٥.

(٧) شرح التسهيل، لابن مالك: ٤/٥٠.

(٨) شرح الكافية: ٤/٨٠.

المذهبُ الثَّانِي: شَدَّ عند النَّحَاةِ البَصْرِيَّينِ نصبَ الفعلِ المضارعِ ب(أَنْ) المضمرة، في غيرِ المواضعِ المطَّردَةِ التي وضعها النَّحَاةُ، فلا يقيسُونَ عليه، وعللوا المنعَ؛ بأنَّها حرفُ نصبٍ من عواملِ الأفعالِ، وعواملِ الأفعالِ ضعيفةٌ، فينبغي أَنْ لا تعملَ مع الحذفِ^(١)، فقال ابنُ السراجِ (ت ٣١٦هـ): (فأما الرفعُ فلأنَّ الفعلَ لا يضمُّ عاملهُ، فإذا حذفَ رفعَ الفعلِ، وكانَ دالًّا على مصدره)^(٢)، وعلقَ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) على البيتِ السابقِ بأنَّه نصبٌ (أحضرَ) على إضمارِ (أَنْ) بأنَّه قبيحٌ، وأنَّ (أَنْ) لا تعملُ مضمرةً حتى يثبتَ عنها عوضًا نحو: (الفاءُ أو الواو)^(٣). واختارَ هذا المذهبَ جماعةٌ من النحويين^(٤). وذكرَ ابنُ عصفورٍ (ت ٦٦٩هـ) أنَّ أهلَ الكوفةِ زعموا أنَّ (أَنْ) تضمُّ في غيرِ ما ذكرنا، وحكوا: (مرهٌ يحفرها)، ويريد: (مرهٌ أن يحفرها)، وهذا غيرُ جائزٍ، وما حكوهُ من الشَّدوذِ بحيثَ لا يقاسُ عليه^(٥)، وتبعهم ابنُ مالكٍ إذ قالَ في ألفيته:

وشَدَّ حذفَ (أَنْ) وَنَصَبَ فِي سَوَى *** مَا مَرَّ، فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى^(٦)

وذكرَ أيضًا بأنَّ (أَنْ) قد تحذفُ قبلِ المضارعِ في غيرِ المواضعِ المذكورةِ، فتُلغى غالبًا، كقولهم: (تسمعُ بالمُعَيدي خَيْرٌ من أن تراه)، وقد لا يلغونها، فينصبون بها المضارعَ، وهو قليلٌ لا يقاسُ عليه^(٧)، واختارَ هذا المذهبَ الرضي، ورأى أنَّه لا يجوزُ نصبَ الفعلِ المضارعِ ب(أَنْ) المقدَّرةِ في غيرِ المواضعِ التي ذكرها النَّحَاةُ، وحكمَ عليه بالشَّدوذِ، ولا يقاسُ عليه؛ لضعفها على الرغمِ من وروده كثيرًا^(٨)، وتبعهم أبو حيان (ت ٧٤٥هـ)،

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري: ٤٥٨/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك: ٥٠/٤، وشرح ابن الناظم: ٤٨٩/١، و أوضح المسالك، لابن هشام: ١٣/١، وائتلاف النصره، للزبيدي: ١٥٠.

(٢) الأصول في النحو: ١٧٦/٢.

(٣) ينظر: المسائل العسكرية: ٩٩/١.

(٤) ينظر: العلل في النحو، لابن الوراق: ٢٨٤/١، و شرح المفصل، لابن يعيش: ٢٨٠/٤، و مغني اللبيب، لابن هشام: ٦٤٠/٢، و تمهيد القواعد، لناظر الجيش: ٤٢٦٧/٨، و المقاصد الشافية، للشاطبي: ٩٤/٦، و شرح الدماميني: ٥١٧/٢.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩٧/١، ضرائر الشعر: ١٥١/١.

(٦) ألفية ابن مالك: ٥٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل: ٥٠/٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية: ٨٠/٤.



ورأى أن ذلك يُقصر على السَّماعِ، ولا يُقاس عليه، فقال: (والصَّحيح: قصرُ ما وردَ من ذلكَ على السَّماعِ)^(١).

وقد ردَّ الأَنْبَارِيُّ (ت ٥٧٧هـ) على ما احتج به الكوفيون، إذ رأى أن من قرأ: ﴿لا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾، فهي قراءةٌ شاذَّةٌ، وليس لهم فيها حِجَّةٌ؛ لأن: {تَعْبُدُوا} مجزومٌ بـ(لا)؛ لأنَّ المرادُ بها التَّهْيِ، أما قولُ الشَّاعر: (ألا أيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ)، فالروايةُ الصحيحةُ بالرفعِ، فلا يكونُ فيه حِجَّةٌ، ولئن صحت الروايةُ بالنصبِ؛ فهو محمولٌ على أنَّه توهمٌ أنَّه أتى بـ(أن)، فنصب على طريقِ الغلطِ^(٢).

قسم الأزهري (ت ٩٠٥هـ) الشُّواهد التي وردت في حذف (أن) وبقاء عملها على قسمين: تارةً يكون في الكلام مثلها، فيحسن حذفها، وتارةً لا يكون، فالأوَّل: كقول بعضهم: (تسمع بالمُعَيْدِي خَيْرٌ من أن تراه)، بنصب (تسمع) بإضمار (أن)، والذي حسن حذفها من (تسمع)، ذكرها في (أن تراه)، وقول طرفة: (ألا أيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعْيِ)، بنصب: (أحضر)، بأن مُضمرة، ويؤيده: وأن أشهد. والثاني: قول آخر: (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)، بالنصبِ، ليس معها ما يحسن حذفها، والجميعُ شاذٌّ^(٣).

نرى أنَّ ما ذهب إليه الرضي و البصريون في عدم جواز نصب الفعل المضارع بـ(أن) المضمرة في غير المواضع التي وضعها النحاة، هذا الرأي الراجح، وأنَّ ما ورد من شواهد بالنصب فهو شاذٌّ؛ لأنَّ الحرف عامل ضعيف، فإذا حُذِفَ بطلَ عمله.

(١) البحر الحيط ١/٤٥٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأَنْبَارِيُّ: ٤٥٩/٢-٤٦٠، وائتلاف النُصرة، للزبيدي: ١٥٠.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٣٩١/٢-٣٩٢.



المطلب الثاني: مجيء الفعل المضارع بعد (أَنْ) المخففة بدون فاصل:

ذكر الرضي أَنَّ المبرد (ت ٢٨٥هـ) حكى أَنَّ البغداديين أَجازوا مجيء الفعل المضارع بعد (أَنْ) المخففة بلا تعويض، وَأَنَّ ذلك من الشُّدُوذِ، فقال: (حكى المبرد عن البغاددة: (عَلِمْتُ أَنَّ تَخْرُجَ) بالرفع، بلا عوض، وذلك شاذًّا^(١)).

يرى جمهورُ البصريين أَنَّ (أَنَّ) المشددة تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصب الأول اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وإذا خففت لم تُحمل فإنَّها تعمل جوارًا في المضمرة لا في الظاهر^(٢)، وَأَجَازَ سيبويه أَنَّ تلغى لفظًا، وتقديرًا^(٣)، ويرى الكوفيون أنَّها لا تعمل، لا في الظاهر، ولا المضمرة، ويكون اسمها مضمرة، يسمى: (ضَمِيرِ الشَّانِ)، ويكون خبرها جملة، فإنَّ كانت جملة اسمية لم تحتج إلى فاصل، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا عَنْهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، إن كانت جملة فعلية وفعلها جامد، نحو: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥)، أو دعاء نحو، قوله تعالى: ﴿وَإِلْحَامِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾^(٦)، لا تحتج إلى فاصل، وإن كان فعلها متصرفًا، وكان قبلها فعل من أفعال اليقين، نحو: علم، أيقن، ورأى، ونحوه، فوجب أن يفصل (أَنَّ) المخففة عن الفعل بفاصل، ويكون بأحد الأشياء الأربعة^(٧): (قد، حرف التنفيس، حرف النفي، لو)، وتُسمى هذه الحروف بالعوض^(٨)؛ لأنَّها عوض عن إحدى النونين المحذوفة واسمها، ونصَّ على ذلك الرضي

(١) شرح الكافية: ٣٤/٤.

(٢) ينظر: شرح تسهيل، لابن مالك: ٤٠/٢، و اللوحة في شرح الملح، لابن الصانغ: ٥٥٦/٢، و أوضح المسالك، لابن هشام: ٣٦٠/١، تمهيد القواعد، لناظر الجيش: ١٣٧٤/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٥/٣-١٦٦.

(٤) سورة يونس: ١٠.

(٥) سورة النجم: ٣٩.

(٦) سورة النور: ٩.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة، للصميري: ٤٦٠ وما بعدها، وشرح الكافية، للرضي: ٣٠/٤.

(٨) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٤٤٨/١-٤٤٩، واللباب في علل البناء، للعكبري: ٢٢١/١، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٥٥٣/٤-٥٥٤، شرح التسهيل، لابن مالك: ٢، ٤٢، الجنى الداني، للمرادي: ٢١٨، وحايات النحويين في شرح



بقوله: (ويسمي التُّحَاة الحروف التي بعد (أَنْ) المخففة: حروف التعويض، لأنَّها كالعوض من إحدى نوني (أَنْ)^(١)، وقد وردت في كتب التُّحَاة عن العرب مجيء الفعل المضارع مرفوعًا بعد (أَنْ) المخففة بدون فاصل، فذهبوا فيها التُّحَاة على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب الكثير من التُّحَاة إلى عدم جواز مجيء الفعل المضارع بعد (أَنْ) المخففة بدون فاصل؛ لأنَّه عوض عن أحد التَّوْنين، واسمها المضمر، وللتفريق بين (أَنْ) المخففة و(أَنْ) الناصبة^(٢)، فقال سيبيويه (ت ١٨٠هـ): (واعلم أنَّه ضعيف في الكلام أنَّ تقول: (قد علمت أنَّ تفعل ذاك)، ولا (قد عَلِمْتُ أنَّ فعل ذاك)، حتَّى تقول: (سَيَفعل) أو (قَد فعل)، أو تنفي فتدخل لا؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عوضًا مما حذفوا من أنَّه^(٣)، وتبعه المبرِّد (ت ٢٨٥هـ)، وذكر أنَّ الفعل يمتنع أن يقع بعد (أَنْ) بغير عوض؛ لأنَّها بمنزلة الفعل، ولا يقع فعل على فعل^(٤)، ورأى ابن السَّرَّاج أنَّه من القبيح، وغير الجائز أن يلي (أَنْ) المخففة الفعل بدون فاصل، فقيح أن تقول: (قد عرفت أن يقوم زيدٌ)، حتى تفصل بين (أَنْ) والفعل بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحو:

(لا، وقد، والسين)، فتقول: (قد عرفت أن لا يقوم زيدٌ)، و(أن سيقوم زيدٌ)، و(أن قد قام زيدٌ)، كأنَّه قال: (عرفتُ أنَّه لا يقوم زيدٌ)، و(أنَّه سيقومُ زيدٌ)، و(أنَّه قد قامَ زيدٌ)^(٥).

الرضي (ت ٦٨٦هـ) على كافية ابن الحاجب، حسانين عادل عبده، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، عدد ٣٥٤، ج ٢، ت ٢٠١٦، ١١٦٠ وما بعدها.

(١) شرح الكافية، للرضي: ٣٣/٤، ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش: ٥٤٩/٤.

(٢) ينظر: أمالي، لابن الشجري: ١٥٦/٣، وارتشاف الضرب، لابي حيان: ١٢٧٧/٣.

(٣) الكتاب: ١٦٧/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ٨/٣.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٩/١ - ٢٤٠.



وذهب بعضهم إلى أنّ ما ورد بغير فصل الفعل عن (أن) المخففة، فإنه لا يرد إلا في ضرورة الشعر^(١)، فقال أبو علي: (وأولى (أن) المخففة من الثقيلة الفعل بلا عوض ضرورة)^(٢)، وتبعه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ورأى أنه لا يحسن شيء من ذلك في سعة الكلام حتى يفصل بين (أن) والفعل، فإن جاء شيء منه في الكلام يحفظ، ولا يقاس عليه^(٣)، وأيدهم الرضي في عدم جواز مباشرة الفعل المضارع (أن) بدون فاصل، وقد حكم عليه بالشذوذ^(٤). وتبعهم من المفسرين السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، فقال: ((فالظاهر أنّها المخففة، وشذذ عدم الفصل))^(٥)، والبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) فقال: ((فهذا أيضاً من الشذذ عن القياس والاستعمال جميعاً))^(٦). وأما المرادي (ت ٧٤٩هـ) وتبعه ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والأزهري (ت ٩٠٥هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ)، فإنهم يرون أنّ من التادر ترك الفصل بين الفعل المضارع و(أن) المخففة، نحو قول الشاعر^(٧):

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا *** قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(٨)

- (١) ينظر: إعراب القرآن، لابن سيده: ٤٧٠/٣، و شرح المفصل، لابن يعيش: ٢١٤/٤، و توضيح المقاصد، للمرادي: ٥٤١/١، و المقاصد النحوية، للعيني: ٧٦٣/٢، و الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٦٨٩/٢.
- (٢) سر صناعة الإعراب، لابن جني: ٢٠٠/٢، ينظر: لحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده: ١٣٤/١٢.
- (٣) ينظر: ضرائر الشعر، لابن عصفور: ١٦٤/١، و شرح الجمل، لابن عصفور: ٦١/٢.
- (٤) ينظر: شرح الكافية: ٣٤/٤.
- (٥) الدر المصون: ٣٧٦/٤.
- (٦) خزانة الأدب: ٤٢٢/٨.
- (٧) من الخفيف، لم يعرف قائله، الشاهد فيه: (عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ) حيث أعمل الشاعر (أن) المخففة من (أن) المشددة في الاسم المحذوف الذي هو ضمير الشأن، وفي الخبر الذي هو جملة (يؤملون)، مع أن جملة الخبر (يؤملون) فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يأت بفاصل بين (أن) وجملة الخبر، وهذا شاذ. ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ٤٤/٢، والتذليل والتكميل، لابي حيان: ١٦٥/٥، و المقاصد النحوية، للعيني: ٧٦٢/٢.
- (٨) ينظر: الجني الداني، للمرادي: ٢١٩، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٢٦٠/١، و شرح التصريح على التوضيح، للأزهري: ٣٣٢/١، و همع الهوامع، للسيوطي: ٥١٦/١.



المذهبُ الثَّانِي: ذهب بعض التَّحَاةِ إلى جوازِ مباشرةِ الفعلِ المضارعِ (أَنْ) المخففةِ بدونِ فاصلٍ^(١)، فأجازهُ ابنُ خروفٍ (ت ٦٠٩هـ)^(٢)، وتبعهُ ابنُ مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) إذ قال: (وقد تباشر(أَنْ) المخففةُ فعلاً متصرفاً غير مقصود به الدعاء، وعليه نهيت بقولي: (غالبًا)، فإن كان ذلك بعد فعل قلبي أو ما معناه، فهو أسهل من أن يكون بغير ذلك، فالأول كقول الشاعر:

عَلِّمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا*** قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ^(٣)

وقول آخر أنشده الفراء^(٤):

أَنْ تَهْبِطِينَ بِأَلَدِ قَوْمٍ*** يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وذكر أيضًا في الكافية الشافية إن وقع الفعل بعدها متصلًا بها، ولم يكن دعاء، ولا غير متصرف، فهو جائزٌ بضعف^(٥)، وذكر الرضي أن المبرد حكى أن البغاددة يجيزون مباشرة الفعل المضارع (أَنْ) المخففة بلا عوض، وقد نسب أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) هذا المذهب أيضًا للبغداديين، إذ قال: (وعن البغداديين (أردتُ أَنْ يقومُ زَيْدٌ) بلا عوض)^(٦).

ونرى أن مباشرة الفعل المضارع ل(أَنْ) المخففة بلا عوض، كما ذهب إليه البغداديون من الشُّذُوذِ، فوجب الجيء بفاصل يفصل بين الفعل و(أَنْ) بأحد الأشياء الأربعة التي ذكرت سابقًا، اتباعًا لما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، ووافقهم به الرضي .

(١) ينظر: اللوحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ: ٥٥٩/٢، و التذييل والتكميل، لابي حيان: ١٦٥/٥، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١، وحاشية الصبان: ٤٣١/١.

(٢) شرح جمل الزجاج، لابن خروف: ١٥/١.

(٣) شرح التسهيل، لابن مالك: ٤٤/٢.

(٤) من الكامل، نسبه العيني لقاسم بن معن قاضي الكوفة في المقاصد النحوية: ٧٦٤/٢، وأنشده الفراء عنه، الشاهد فيه: (أَنْ تَهْبِطِينَ) حيث أعمل الشاعر(أَنْ) المُخَفَّفَةَ فِي الْاسْمِ الْمَحْدُوفِ الَّذِي هُوَ صَمِيرُ الشَّانِ، وَفِي الْخَبْرِ الَّذِي هُوَ جَمَلَةٌ (تَهْبِطِينَ) مع أن الخبر هو فعل متصرف، ولم يأت بفاصلٍ بين (أَنْ) وجملة الخبر، و تقديره (أَنَّكَ تَهْبِطِينَ). ينظر: وتخليص الشواهد، لابن هشام: ٣٨٣/١، و المقاصد الشافية، للشاطبي: ٤٠٣/٢، و حاشية الخصري: ٣١٧/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٠٠/١.

(٦) ارتشاف الضرب: ١٢٧٧/٣.

المبحث الثاني: الشاذ في الحروف

المطلب الاول: إعمال (لا) عمل (ليس) :

من المسائل التي عدّها الرضي الشاذّة هي إعمال (لا) عمل (ليس)، فقال: (وجميع النّحاة جوزوا إعمال (لا) عمل (ليس) على الشذوذ^(١)، وقال في موضع آخر: (وقد ذكرنا في المرفوعات أنّه لم يثبت إعمال (لا) عمل (ليس)، والأولى حمل ذلك كله على الصّرورة والشذوذ^(٢)، وقال أيضا: (قالوا يجيء في الشّعير، نحو قوله: ^(٣) من فرّ عن نيراتها *** فأنا ابن قيس لا براح

والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس)، لا شاذًا، ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوبا كخبر (ما) و(ليس)^(٤).

قد ورد في كتب النّحاة حروف شابهت (ليس) في معنى النفي، فأعملها بعض النّحاة عمل (ليس) التي ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، وهي: (ما)، نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٥)، و(لات)، في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٦)، و(إن)، فقال الشّاعر^(٧):

إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا بِانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ *** وَلَكِنْ بَأَنْ يُبَغَى عَلَيْهِ فَيُحْدَلَا

(١) شرح الكافية: ١٩٦/٢.

(٢) المصدر نفسه: ١٦٢/٢.

(٣) البيت من الكامل، نسبه سيبويه في الكتاب لسعد بن مالك القيسي: ٥٨/١، ونسبه صاحب لسان العرب ابن منظور لسعد بن ناثير: ٤٠٩/٢، (مادة البرح)، والشاهد فيه: قوله (لا براح) على أنّ (لا) هنا عاملة عمل (ليس)، و(براح): اسمها، والخبر محذوف تقديره: (لا براح لي)، وهو شاذ عند بعضهم، وقد ورد برواية أخرى: (مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَاتِهَا)، ينظر: الحماسة للبحراني: ١٠٤، والأصول في النحو، لابن السراج: ٩٦/١، و خزنة الأدب، للبيدادي: ٤٦٧/١.

(٤) شرح الكافية: ٢٩٣/١.

(٥) سورة يوسف: ٣١.

(٦) سورة ص: ٣.

(٧) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، الشاهد فيه: (إِنَّ الْمَرْءَ مَيِّتًا)، حيث أعمل (إن) الناقية عمل (ليس)، فرفع بها ينظر: عمدة الحفاظ، لابن مالك: ٢١٦/١، وتخليص الشواهد، لابن هشام: ٣٠٧، وقهيد القواعد، لناظر الجيش: ١٢١٤/٣.



و(لا) وهي موضوع المسألة، إذ تعدّ من الحروف العاملة عمل (ليس) عند الحجازيين، ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: (لا رجلٌ أفضل منك)، ومهمله عند بني تميم. و وضع النحاة شروطاً لعملها: أولاً: أن يكون معمولاً نكرتين. ثانياً: أن يكون الاسم مقدّماً على الخبر. ثالثاً: ألاّ يتقدّم معمول الخبر. رابعاً: ألاّ ينتقض النفي بر(إلا)^(١). واختلف النحويون في إعمال (لا) عمل (ليس) على مذهبين:

المذهب الأول: ذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إلى جواز إعمال (لا) عمل (ليس)، لكنّه قليل عنده، وبشرط أن تعمل في النكرات، فقال: (جعلها بمنزلة (ليس)، فهي بمنزلة (لات) في هذا الموضوع في الرفع)^(٢)، وقال في موضع آخر: (وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالها كحال (لا)، في أنّها في موضع ابتداء، وأنّها لا تعمل في معرفة)^(٣)، واستشهد بقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا *** فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

على إجراء (لا) مجرى (ليس) في بعض اللغات، ف(براخ) اسمها، والخبر محذوف، والتقدير: (لا براخ لي)، وتبعه الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٤)، والمبرد (ت ٢٨٥هـ) إذ قال: (وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعها في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: (لا رجلٌ أفضل منك)، ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه)^(٥)، وعلى هذا المذهب سارَ ابن السراج^(٦)، والزجاجي (ت ٣١١هـ)^(٧)، والسيرافي (ت ٣٦٨هـ)^(٨)، وأبو علي الفارسي

(١) ينظر: شرح الكتاب، للسيرافي: ٣/٣٦، والمغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي: ٢/٤٤١، وشرح ابن الناظم: ١٠٣، و شرح ابن عقيل: ١/٣١٢، والتصريح بمضمون، للأزهري: ١/٢٦٧، و همع الهوامع، للسيوطي: ١/٤٥٧، وجامع الدروس العربية، للغلابي: ٢/٢٩٤.

(٢) الكتاب: ١/٥٨.

(٣) المصدر السابق: ٢/٢٩٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢/٤٣.

(٥) المقتضب: ٤/٣٨٢.

(٦) الأصول: ١/٩٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤/١٤٢.

(٨) ينظر: شرح الكتاب: ٣/٣٦.



(ت٣٧٧هـ)^(١)، والزمخشري(ت٥٣٨هـ)^(٢)، وابن الأثير(٦٠٦هـ)^(٣)، وأيدهم ابن مالك، فقال في النظم^(٤):
في التكراتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا ***

واستشهد في التسهيل على إعمال (لا) عمل (ليس)^(٥) بقول الشاعر^(٦):

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا *** وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ومثله قول سواد بن قارب_ رضي الله عنه^(٧):

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ *** بِمَعْنٍ فَنِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

ومثله قول الآخر^(٨):

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحَسَّ الطُّبْحُ *** بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحُ

(١) ينظر: المسائل المثورة: ٨٨، والحجة للقراء السبعة: ١/١٩٤.

(٢) ينظر: المفصل: ٥٣.

(٣) ينظر: البدیع في علم العربية: ١/٥٨٢.

(٤) ألفية ابن مالك: ٢٠.

(٥) ينظر: ٣٧٦/١.

(٦) البيت من الطويل، لم يعرف قائله، والشاهد فيه: (لا شيء باقياً) و (لا وزر واقياً)، حيث أعمل (لا) التافية عمل (ليس) في الموضوعين، واسمها وخبرها نكرتان. ينظر: شرح تسهيل، لابن مالك: ١/٣٧٦، وارتشاف الضرب، لابي حيان: ٣/١٢٠٨، ومصايح المغاني، للموزعي: ٢١٣.

(٧) البيت من الطويل، قائله سواد بن قارب في جمهرة أشعار العرب: ١/٥٥، والشاهد فيه: (لا ذو شفاعَةٍ بِمَعْنٍ) كسابقه: حيث عملت (لا) عمل (ليس)، ويروى البيت برواية أخرى: (سواك بِمَعْنٍ عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ). ينظر: التذييل والتكميل، لابي حيان: ٤/٢٨٢، ومغني اللبيب، لابن هشام: ١/٧٥٩، و تعليق الفرائد، للدماميني: ٣/٢٦٧.

(٨) البيت من الرجز، قائله العجاج في ديوانه: ٤٠٠، وشاهد فيه: (لا مستصرخ) كسابقه حيث عملت (لا) عمل (ليس)، وخبرها محذوف تقديره: موجود. ينظر: كتاب الأفعال، لابن حداد: ١/٣٣٩، و شرح تسهيل، لابن مالك: ١/٣٧٧.



ورجحه جماعة من النحويين^(١)، وحثتهم أمَّا أشبهت (ليس) لاجتماعهما في النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، وكون (ليس) لنفي الحال، و(لا) تنفي المستقبل وللنفي مطلقًا، فلذلك لم تعمل (لا) قياسًا إلا بشرط أن يكون معمولها نكرة^(٢). وقد ذكر ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) أن ابن جني أجازَ إعمالها في المعرفة، وتبعه فيه، فقال: (وجاء في شعر أبي الطَّيب أحمد بن الحسين إعمال (لا) في المعرفة، في قوله^(٣): إذا الجودُ لم يُرزَق خلاصًا مِنَ الأذى *** فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيا

ووجدتُ أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك^(٤)). وصرح ابن مالك في التَّسهيل أَنه من الشَّدوذِ إعمالها في المعرفة، فقال: (وشدَّ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي _رضي الله عنه_^(٥):

بَدَتْ فِعْلَ ذِي وَدٍ فَلَمَّا تَبِعْتُهَا *** تَوَلَّتْ وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

وَخَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لِأَنَا بَاغِيًا *** سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا^(٦)

(١) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٠٧، والملمحة في شرح الملمحة، لابن الصائغ: ٤٨٥/١، وأوضح المسالك، لابن هشام: ٢٧٤/١، ومصابيح المغاني، للموزعي: ٢١٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٣١/١، و الكتاب الفريد، للهمداني: ٢٢١/٥، و المقاصد الشافية، للشاطبي: ٢٤٢/٢.

(٣) البيت من الطويل، في ديوانه: ٤٤٢، الشاهد فيه: (لا المجدُ مكسوبًا) و(لا المالُ باقيا)، حيث عملت (لا) في المعرفة مرتين في البيت. ينظر: المآخذ على شراح ديوان أبي الطَّيب، لعز الدين الأزدي: ٣٠٦/١، والتذليل والتكميل، لابي حيان: ٢٨٦/٤.

(٤) ينظر: أمالي ابن شجري: ٤٣١/١.

(٥) البيت من الطويل، في ديوانه: ١٨٦، الشاهد فيه: قوله (لا أنا باغيًا) حيث أعمل الشاعر (لا) عمل ليس فنصب الخبر (باغيًا) مع أن اسمها معرفة، وهو (أنا) وهذا شاذٌّ. ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٤١/١، والمساعد، لابن عقيل: ٢٨٢/١.

(٦) شرح التسهيل: ٣٧٧/١.



المذهب الثاني: منع جماعة من النحاة إعمال (لا) عمل (ليس) ، يرتفع ما بعدها بالابتداء، ولا تنصب الخبر^(١)، ونسب قوم هذا المذهب للأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٢)، فنقل عنه ابن يعيش فقال: (قال أبو الحسن الأخفش: (لا) و(لات) لا يعملان شيئاً، لأتھما حرفان، وليسا فعلين، فإذا وقع بعدهما مرفوع، فبالابتداء، والخبر محذوف، وإذا وقع بعدهما منصوب، فياضمار فعل)^(٣)، وتبعه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ووصفه بالشذوذ^(٤)، وكذلك الرضي إذ أكد على شذوذه، وعدم القياس عليه في أكثر من موضع، واستدل على ذلك؛ بأنه لم يرد في كلام العرب ما يدل على إعمالها ك(ليس)، وأن ما ورد في الشعر من إعمالها الأولى أن يقال هي التي في نحو: (لا إله إلا الله)، أي: (لا) التبرئة^(٥)، أو حمله كله على الضرورة والشذوذ^(٦)، وإلى الرأي نفسه ذهب أبو حيان فقال: (سمع إعمالها عمل (ليس)، ونصب الخبر، لكنّه في غاية الشذوذ والقلة، قال: تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا*** وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا)^(٧)

وقال في موضع آخر: (ولو ذهب ذاهب إلى أنه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبا حسنا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً، ولا في نظم إلا في ذلك البيتين التادرين، ولا ينبغي أن تبنى القواعد على ذلك،

(١) الأصول في النحو، لابن السراج: ٩٧/١، وشرح الكتاب، للسيرافي: ٣٢٧/١، وإعراب القرآن، للباقولي: ٩٣٥/٣، و شرح الكافية، للرضي: ٢٩٣/١، والكناش، لصاحب حماة: ١٥٤/١، والدر المصون، للسمين الحلبي: ٣٢٤/٢، وخزانة الأدب، للبيدادي: ٤٦٧/١.

(٢) ينظر: إعراب القرآن، للباقولي: ٩٣٥/٣، والمقاصد الشافية، للشاطبي: ٢٤٤/٢، والتصريح بمضمون، للأزهري: ٢٦٩/١، وجمع الهوامع، للسيوطي: ٤٥٦/١، والنواسخ في كتاب سيبويه، للدكتور حسام النعيمي: ٢٢٩، وردود أبي حيان الأندلسي على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية (أطروحة)، للدكتور عمر الدليمي: ٣٠٢.

(٣) شرح المفصل: ٢٧٠/١.

(٤) ينظر: الكافية في علم النحو: ١٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٢٩٣/١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٣/٢.

(٧) التذييل والتكميل: ٢٨٦/٤.



وليس في كتاب سيبويه ما يدلّ على أن إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب لا قليلاً ولا كثيراً، فيكون مقياساً مطرداً^(١).

وقد ردّ ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) على ما استدلّ به أصحاب المذهب الثاني، فقال: (والحقّ أن عمل (لا) عمل (ليس) ثابت، وقد تقدّم الاستشهاد عليه، وقال سيبويه: وإن شئت قلت: (لا أحد أفضل منك) في قوله: من جعلها ك(ليس). وهذا نصّ صريح منه على الإعمال^(٢).

وردّ أبو حيان على ما استدلّ به أصحاب المذهب الأول، فرأى أن لا حجة في الأبيات السابقة إذ يحتمل أن تكون: (ذو شفاعة)، و(براح)، و(مستصرخ) مبتدآت، إذ ليس فيها خبر يظهر نصبه، وأما (بمعن)، فيحتمل أن يكون في موضع رفع ل(ذو شفاعة)، و(براح)، و(مستصرخ)، لم يذكر خبرهما البتّة، فيحتمل أن يكون المحذوف مرفوعاً، وأن ما ورد من أبيات أخرى تعدّ من القلة بحيث لا تبنى عليه القواعد^(٣).

نرى أن الرضي قد جانب الصواب فيما ذهب إليه، والذي وافق به أصحاب المذهب الثاني فلا حجة فيه، وأن ما ذهب إليه سيبويه وأصحاب المذهب الأول هو الراجح؛ لأنّ إعمالها جاء في لغة من لغات العرب الذين يؤخذ بلغتهم ويعتدّ بها، فضلاً عن ورود السّماع به. المطلوب الثاني: القسم والتّاء مع غير لفظ الجلالة:

من الشاذّ عند الرضي القسم و(التّاء) مع غير لفظ جلالته، فقال: (والتّاء) مبدل من (الواو)، كما في (وارث وتراث)، و(وكلة وتكلمة)^(٤)، و(اتعد)، فلهذا قصرت عن (الواو) فلم تدخل إلّا على لفظة (الله)، وفيها الخصائص الثلاثة التي كانت في (الواو)، وحكى الأخفش: تَرَيّ، و تَرَبَّ الكعبة، وهو شاذّ^(٥).

(١) المصدر السابق: ٢٨٤/٤.

(٢) تمهيد القواعد: ١٢١٩/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، لابي حيان: ٢٨٢/٤، وردود أبي حيان الأندلسي على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية (أطروحة)، لدكتور عمر الدليمي: ٣٠٢.

(٤) (وكلة) مثل (وتكلمة) على البدل، و(مواكل): أي العاجز، كثير الاتكال على غيره. ويقال: (وكلة تكلمة) أي: عاجز يكل أمره إلى غيره. ينظر: الصحاح، للجوهري: ١٨٤٤/٥ (فصل وكّل)، ولسان العرب/ لابن منظور: ٧٣٤/١١، مادة (وكّل).

(٥) شرح الكافية: ٣٠٠/٤.



(تاء) القسم: هو حرف من حروف الجرّ التي تجرّ الأسماء، خاصّاً ببعض الألفاظ، فهي مختصة بالدخول على لفظة (الله)، فتقول عند القسم: (تالله)، قال الله عزّ وجلّ: ﴿تَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾^(١)، وقوله: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذَكُرُ يُوسُفَ﴾^(٢)، وإنّ أصل حروف القسم (الباء)، و(الواو) مبدلة منها؛ لأنّ بينهما تناسباً من جهتين: من جهة اللفظ لكونهما من الحروف الشفهيّة، ومن جهة المعنى، وذلك أنّ (الباء) معناها الإلصاق، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به، و(الواو) معناها الاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء؛ فقد جاء معه، وأيضاً توسّعاً في اللغة، لأنّ حركتها أخف من حركة (الباء)، و(التاء) بدل من (الواو)؛ لشبهها من جهة اتّساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حروف اللين، وهذا رأي الرّضي وقول أكثر النحويين^(٣)، ورأى ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) أنّ حروف القسم كلها أصول^(٤)، وذكر أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) أنّ قطرب وغيره يعدّ حرف (التاء) حرف مستقل، وليس بدلاً^(٥). وقد ذكر السيوطي (ت ٩١١هـ) أنّ السهيلي ضعف أنّ تكون (التاء) بدلاً من (الواو) لما فيها من معنى العطف وليس ذلك في (التاء)^(٦). وذكر الرّضي أنّ (التاء) يشترط فيها ما يشترط في (الواو)، ألا يذكر فعل القسم معها، وألا تستعمل في قسم الدّعاء، و ألاّ يجزّ بها الضمير^(٧)، وزادت على (الواو) أنّها لا تجرّ إلاّ لفظ الجلالة. وحكي عن العرب جرّ (تاء) القسم غير لفظة الجلالة، فدخلت على (الرّب)، وعلى (الرّحمٰن)، وعلى (حيّاتك)، قالوا: (تربّ الكعبة)، و(تالرحمٰن)، و(تحيّاتك)، فاختلف فيه النّحاة على مذهبين:

(١) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٢) سورة يوسف: ٨٥.

(٣) ينظر: المفصل، للزمخشري: ٣٨٣، والإنصاف، للأبناري: ٣١٤/١، وتوجيه اللمع، لابن الخباز: ٤٧٦، وشرح المفصل، لابن يعيش: ٤٩١/٤، والممتع الكبير، لابن عصفور: ٢٣١/١، وجنى الداني، للمراي: ٥٧، والأشباه والنظائر، للسيوطي: ٢٧٧/١.

(٤) ينظر: أعراب ثلاثين سورة: ٣٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣٢١/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٤٨٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الكافية: ٣٠٠/٤.



المذهب الأول: ذهب بعض النحاة إلى جواز دخول (تاء) القسم على غير لفظ جلاله وجره، ونسب الرضي^(١) والكثير من النحاة هذا المذهب للأخفش (ت ٢١٥هـ)^(٢)، وحجته أنه سمع ذلك عن العرب في قولهم: (ترب الكعبة)، ولا تختص بجر لفظ جلاله (الله)، وأجاز ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) دخول حرف الجر (التاء) على غير لفظ جلاله، فقال: ((تاء) القسم لا تجر إلا اسم الله تعالى، أو (الرَّبِّ)، قالوا: (ترب الكعبة)^(٣)، وأيد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ما حكاه الأخفش فقال: (ما يجر لفظين بعينهما وهو (التاء) فإنها لا تجر إلا اسم الله عز وجل، و(رب) مضافاً إلى الكعبة... قال الله تعالى: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ ﴾، ﴿ تَاللَّهِ لَقَدْ آتَرَكَ اللهُ عَلَيْنَا ﴾^(٤)، ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾، وقالت العرب: (ترب الكعبة، وتربي لأفعلن)^(٥)، ورأى ابن هشام أن (الرحمن، حياتك) من النادر جرهما ب(التاء)^(٦)، وتبعه الأشموني (ت ٩٠٠هـ)^(٧). ورأى ابن نور الدين (ت ٨٢٥هـ) أن حرف الجر (التاء) تدخل على (الله، ورب، والرحمن)^(٨)، و وافقه من المعاصرين عباس حسن فقال: (والتاء تفيد مع القسم التعجب، ولا تجر من الأسماء الظاهرة إلا ثلاثة: (الله - رب - الرحمن)، ومن الشذوذ أن تجر غير هذه الثلاثة)^(٩).

(١) ينظر: المصدر نفسه

(٢) ينظر: والمفصل، للزحشري: ٣٨٣، الانصاف في مسائل الخلاف، للأباري: ٣٢٨/١، و توجيه اللمع، لابن الحجاز: ٤٧٧/١، و شرح عمدة الحفاظ، لابن مالك: ٢٧٠/١، و شرح الكافية الشافية: ٧٩٢/٢، و شرح ابن الناظم: ٢٥٩/١، و الجني الداني، للمرادي: ٥٧.

(٣) المقرب: ١/١٩٤.

(٤) سورة يوسف: ٩١.

شرح شذور الذهب: ٤١١/١. (٥)

(٦) ينظر: أوضح المسالك: ١٧/٣.

(٧) ينظر: شرح الأشموني: ٦٥/٢.

(٨) ينظر: مصابيح المغاني: ٢٢٠/١.

(٩) النحو الوافي: ٤٨٩/٢.



المذهب الثاني: ذهب الكثير من النحويين إلى أن حرف الجرِّ (تاء) القسم لا تجزُّ إلا لفظ الجلالة، وحثتهم أمَّا بدل عن (الواو) اقتصروا بما على اسم الله تعالى^(١)، وإلى هذا أشار سيبويه (ت ١٨٠هـ) فقال: (كما أنّ (التاء) لا تجزُّ في القسم، ولا في غيره إلا في (الله)، إذا قلت: تالله لأفعلن^(٢))، إلى هذا ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقال: (وقوله: (تالله)، العرب لا تقول: (تالرحمن) ولا يجعلون مكان (الواو) (تاء) إلا في الله عزَّ وجلَّ^(٣))، وتبعهم المبرد (ت ٢٨٥هـ)^(٤)، وقال الزجاج (ت ٣١١هـ): (إنّ التاء لا يقسم بما إلا في (الله) لا يجوز (تالرحمن)، ولا (تربي لأفعلن)، و(التاء) بدل من (الواو) كما قالوا: في (وراثٍ ثراثٍ)^(٥)، وأيدهم السيرافي (ت ٣٦٨هـ)^(٦)، وابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)^(٧). وحكم الأنباري (ت ٥٧٧هـ) على ما حكى عن العرب من دخولها على غير لفظ الجلالة بالشذوذ والقليل، فقال: (ولا يقال (تالرحمن)، ولا (تالرحيم)، وكما أن ما حكاه أبو الحسن الأخفش من قوله (تربي) لا يدل على جوازه لشذوذه وقتله)^(٨)، وإلى الرأي نفسه ذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) إذ قال: (قد حكى أبو الحسن: (ترب الكعبة لأفعلن)، يريدون: (ورب الكعبة)،



- (١) ينظر: معاني الحروف، للرماني: ٤٢، المفصل، للزمخشري: ٣٨٣، والبديع في علم العربية، لابن الاثير: ١/٢٧١، واللباب في علل البناء، للعكبري: ١/٣٧٦، والفصول المفيدة في الواو المزيدة، لابن كيكليدي: ٢٤٢، و الجنى الداني، للمرادي: ٥٧.
- (٢) الكتاب: ١/٥٩.
- (٣) معاني القرآن: ٢/٥١.
- (٤) ينظر: المقتضب: ٢/٣٢٠.
- (٥) معاني القرآن وإعرابه: ٣/١٢١.
- (٦) ينظر: شرح الكتاب: ١/٣٢٨.
- (٧) ينظر: شرح المقدمة الحسية: ١/٢٣٩.
- (٨) الأنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٢٨.



وهو قليلٌ شاذٌّ^(١)، وتبعهم الرضي إذ أكد بأن ما حكاه الأخفش هو شاذٌّ^(٢)، ورجحه جماعة من النحويين^(٣). نرى أنّ ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأوّل هو الرأي الراجح، وأنّه من الممكن دخول حرف الجرّ (التاء) على غير لفظة (الله)، ولا توجد حجة تمنع ذلك؛ لكونها مختصة بالقسم، وتعمل كباقي أدوات القسم، فضلاً عن ذلك أنّ العرب قد تكلمت بها مع لفظة (الله) وغيرها.

الخاتمة:

بعد دراسة ظاهرة الشذوذ في النحو العربي وتطبيق ذلك على مسائل في شرح الكافية للرضي الاستراديبي يجدر بنا أن نلخص أهمّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ومن أهمّها:
_ إنّ ظاهرة الشذوذ النحوي من الظواهر الشائعة التي دارت بين النحويين، وفي مصنفاتهم، وإن كان مفهومه في بدايته غير واضح المعالم، وجاء متداخلاً مع بعض المصطلحات، كمصطلح القليل والتأدير والضعيف .

_ أظهرت الدراسة أنّ إطلاق مصطلح الشاذّ يقصد به النحاة التفرقة بين ما يخالف القاعدة المطرد، وهو ظاهرة لغوية تتمثل نتاجاً من بقايا لغة اندثرت، أو جاء لهجة من لهجات القبائل أو ألفاظ استحسنها العرب فحادوا بها عمّا يقتضيه القياس، وهذا يعني أنّ الشذوذ في اللغة ليس من قبيل الغلط أو اللحن أو القبيح، ممّا يتبادر في ذهن البعض، وإنّما هو فصيحٌ نُقل عن العرب الفصحاء، فالشاذّ ما فارق القياس لقلته ونُدْرته، لا ما فارق الفصيح.

(١) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤/٤٩٢.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٠٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب، لابي حيان: ٤/١٧١٧، والجنى الداني، للمرادي: ١/٥٧، و المساعد، لابن عقيل: ٢/٢٥٣، والمقاصد الشافية، للشاطي: ٣/٥٧٠، و: شرح العوامل المائة النحوية، للأزهري: ١/٢٣، و همع الهوامع، للسيوطي: ٢/٤٧٩.



_ كان الرّضي يميلُ في أغلبِ موضوعاتهِ إلى مذهبِ البصريينَ، ويُرجِّحُ رأيهم لكن مع ذلك كان يتسمُ بالاستقلاليّةِ الرّأي، وحرّيّةِ الفكرِ، فلم يتحيزَ إلى مذهبٍ معيّنٍ إلّا في المسائلِ التي يرى أنّ الحجّةَ والأدلةَ فيها معهم؛ لذلك نراهُ في كثيرٍ من المسائلِ يعرضُ أقوالَ السّلفِ، ويفنّدها ويرجِّحُ بعضها ويؤيّدُها بالحججِ والبراهينَ، ويختارُ ما يراهُ مناسبًا منها.





المصادر والمراجع: References

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٢. الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، ط: ٢.
٣. أصول التفكير النحوي: الدكتور أبو المكارم، دار غريب_ القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٦ م.
٤. أصول في اللغة، فؤاد حنا ترزي، دار الكتب_ بيروت، ط: ٥، ١٩٩٦ م.
٥. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د.ت.
٦. إعراب القرآن المنسوب للزجاج: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت، ط: ٤، ١٤٢٠ هـ.
٧. إعراب ثلاثين سورة: أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، دار الكتب المصرية، د. ط، ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م.
٨. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط: ١٥، ٢٠٠٢ م.
٩. الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (٣٥٦ هـ)، دار الفكر - بيروت، تحقيق: سمير جابر، ط: ٢، ت: د.
١٠. ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ)، دار التعاون، د. ط، د.ت.
١١. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، دار الجليل - بيروت، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٢. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ١، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
١٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط: ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.



١٤. أوضح المسالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
١٥. الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الرَّجَّاجِي (ت ٣٣٧ هـ) المحقق: الدكتور مازن المبارك دار النفائس - بيروت، ط: ٥، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٦. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.
١٧. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، ط: ١، ١٤٢٠ هـ.
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د.ت.
١٩. التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن أسحاق الصيمري (ت هـ)، تحقيق: د. فتحي احمد مصطفى علي الدين، دار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٢٠. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، دار الكتاب العربي، ط: ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢١. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هندأوي، دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيلية، ط: ١، د.ت.
٢٢. تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، بدون، ط: ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
٢٣. تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٢٨ هـ.
٢٤. تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: ١، ٢٠٠١ م.



٢٥. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي، ط: ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
٢٦. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابي (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط: ٢٨، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
٢٧. جمهرة أشعار العرب: أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (ت ١٧٠هـ)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجادي، نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: د، ت: د.
٢٨. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
٢٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٠. الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي - بشر جويجاي، دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت، ط: ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣١. الحماسة للبحتري: أبو عبادة الوليد بن غنيد البحتري (ت ٢٨٤هـ) المحقق: د. محمد إبراهيم خور - أحمد محمد عبيد، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة، ط: د، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٣٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.
٣٤. ديوان العجاج برواية الأصمعي: عبد الله بن رؤبة بن ليبيد بن صخر العجاج (ت بين ٩١-١٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٥. ديوان العجاج برواية الأصمعي: عبد الله بن رؤبة بن ليبيد بن صخر العجاج (ت بين ٩١-١٠٠هـ)، تحقيق: الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٦. ديوان المتنبي، تح: د، دار بيروت للطباعة والنشر - بيروت، ط: د، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٣٧. ديوان النابغة الجعدي: أبو ليلى النابغة الجعدي الكعبي (ت ٦٥هـ)، جمعه وحققه وشرحه: الدكتور واضح الصمد، دار صادر، ط: ١، ١٩٩٨م.



٣٨. ديوان طرفة بن العبد: طَرْفَةُ بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت ٥٦٤ هـ) تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٣٩. ديوان طرفة بن العبد: طَرْفَةُ بن العَبْد بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو الشاعر الجاهلي (ت ٥٦٤ هـ) تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، ط: ٣، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
٤٠. سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصللي (ت ٣٩٢ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤١. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: ١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه ط: ٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
٤٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.
٤٤. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط: ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٥. شرح الدماميني على المغني للبيبي: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٢٨ هـ.
٤٦. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
٤٧. شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
٤٨. شرح المفصل للزنجشيري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣ هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٤٩. شرح المقدمة الحسية: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، المحقق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط: ١، ١٩٧٧ م.



٥٠. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ) المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٥١. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) : علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) المحقق: د. صاحب أبو جناح جامعة الموصل مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط: ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
٥٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا، د.ت.
٥٣. شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، لجمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني - بغداد، ط: د، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٥٤. شرح كتاب سبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨هـ) المحقق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢٠٠٨م.
٥٥. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النائلة، مطبعة الزهراء - بغداد، ط: ١، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٥٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين - بيروت، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٥٧. ضرائر الشعر: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: ١، ١٩٨٠م.
٥٨. طبقات النحويين واللغويين (سلسلة ذخائر العرب ٥٠) : محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذجح الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط: ٢، ت: د.
٥٩. العقد الفريد: أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٦٠. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦١. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: أبو بكر عبد القاهر بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، شرحه: الشيخ خالد الأزهرى الجرجاوي (٩٠٥هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: د. البدراوي زهران، دار المعارف - القاهرة، ط: ٢، ت: د.
٦٢. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.



٦٣. الفصول المفيدة في الواو المزيدة: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلاتي (ت ٧٦٦هـ) الخقق: حسن موسى الشاعر دار البشير - عمان، ط: ١٤١٠، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
٦٤. الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسوي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط: ٢٠١٠م.
٦٥. كتاب الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠هـ) الخقق: حسين محمد محمد شرف مراجعة: محمد مهدي علام مؤسسة دار الشعب - القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: د، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٦٦. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: ١٤٠٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
٦٧. كتاب ائتلاف النصر في اختلاف نخاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب - بيروت، ط: ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٦٨. الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٩. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.
٧٠. الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ٢٠٠٠م.
٧١. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط: ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٧٢. اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، الخقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، ط: ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٧٣. لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ



٧٤. الملحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصانع (ت ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية_ المدينة المنورة_ المملكة العربية السعودية، ط: ١٤٢٤، ١٤٠٤هـ/ ٢٠٠٤م.
٧٥. ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: ١٤٠٥، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٧٦. المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي: أحمد بن علي بن معقل، أبو العباس، عز الدين الأزدي المهلبي (ت ٦٤٤هـ) المحقق: الدكتور عبد العزيز بن ناصر المناع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط: ١٤٢٤، ٢٠٠٣م.
٧٧. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
٧٨. الحكم والحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) المحقق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١٤٢١، ١٤٠٠هـ - ٢٠٠٠م.
٧٩. الحكم والحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) المحقق: عبد الحميد هندواوي دار الكتب العلمية - بيروت، ط: ١٤٢١، ١٤٠٠هـ - ٢٠٠٠م.
٨٠. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي - القاهرة، د.ت.
٨١. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط: ١، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ.
٨٢. المسائل العسكرية في النحو العربي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، (الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع) (عمان - الأردن)، ط: د، ٢٠٠٢م.
٨٣. المسائل المنثورة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط: ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٨٤. مصابيح المغاني في حروف المعاني: محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله، الشهير بابن نور الدين، ويعرف بالموزعي (ت ٨٢٥هـ) بتحقيق: د. عائض بن نافع العمري، دار المنار_ القاهرة، ط: ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.



٨٥. معاني الحروف: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح إسماعيل، دار الشروق_ جدة_ السعودية، ط: ٢، ١٤٠١هـ_١٩٨١م.
٨٦. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب - بيروت، ط: ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٧. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور اللدلمي الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، ط: ١، ت: د.
٨٨. معجم الأدباء: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.
٨٩. معجم البلدان: لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط: ٢، ١٩٩٥م.
٩٠. معجم المصطلحات النحوي والصرفية: محمد نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة_ سوريا، دار الفرقان_ عمان/ الأردن، ط: ١، ١٤٠٥هـ_١٩٨٥م.
٩١. معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.
٩٢. المغرب في ترتيب المغرب، أبو الفتح ناصر الدين المطرزي (ت ٦١٠هـ)، حققه: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد_ سوريا، ط: ١، ١٣٩٩هـ_١٩٧٩م.
٩٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط: ٦، ١٩٨٥م.
٩٤. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم: لأحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاش كبري زاده (ت ٩٦٨هـ) دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٩٥. المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.
٩٦. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا ومجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٩٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، وآخران معه، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.



- ٩٨.المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت، د.ت.
- ٩٩.المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٩٩هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار جوارى وعبد الله الجبوري، ن: ب، ط: ١، ١٣٩٢هـ_١٩٧٢.
- ١٠٠.المتنع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) مكتبة لبنان، ط: ١، ١٩٩٦.
- ١٠١.النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط: ١٥، ت: د.
- ١٠٢.النواسخ في كتاب سيبويه، الدكتور حسام سعيد النعمي، طبعه: دار الرسالة_ بغداد، ط: د، ١٣٩٧هـ_١٩٧٧م.
- ١٠٣.هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت١٣٩٩هـ) طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ط: بدون، ت: بدون.
- ١٠٤.مع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الخقق: عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية - مصر، د. ت.
- الرسائل وأطاريح :
- ١٠٥.حكايات النحويين في شرح الرضي(ت٦٨٦هـ)على كافية ابن الحاجب واثرها في الحكم النحوي، عادل عبده محمود حسانين، مجلة كلية اللغة العربية بأسبوط، عدد: الخامس والثلاثون، ج ٢، ت٢٠١٦.
- ١٠٦.ردود أبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) على النحاة في الحروف الأحادية والثنائية، عمر علي محمد شهاب الدليمي(أطروحة دكتوراه)، كلية التربية_ جامعة الأنبار، ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م.
- ١٠٧.القليل والنادر والشاذ في شرح ابن عقيل/ دراسة نحوية، الباحث: أنور أركان العصبي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية_ جامعة تكريت، ١٤١٣هـ_٢٠١٠م.